المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات ، بعنوان :
التحول إلى مجتمع المعرفة : رؤى معلوماتية
تحت شعار : " المعرفة أساس التقدم "
يومي : 12 و 13 ابريل 2016

المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية في ظل اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات

حسين عبد المطلب الأسرج
وزارة التجارة والصناعة

ملخص

إن إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد تتجسد في التزايد الأسي لتركيز القيمة المضافة بعيدًا عن حلقات الإنتاج (لاسيما الإنتاج المعتمد على كثافة العمالة)، لصالح الحلقات أو المراحل المعتمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفية في سلسلة القيمة. وبناء على ذلك، حينما يتعلق الأمر بتحديد موقع مشروع أو اقتصاد كامل من الاقتصاد العالمي، ترتبط العائدات الاقتصادية بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة وتدعمها الإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى. أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث high road للمنافسة، المصحوبة بزيادة القيمة. ومجتمع المعرفة لا يمكن أن يقوم بغير ترسيخ قواعد اقتصاد المعرفة الذي تتمثل نظريته الأساسية في تحويل المعرفة بكل أنواعها إلي سلع يمكن تداولها وهذا المجتمع الجديد لا يمكن له أن ينهض بغير تشجيع الإبداع بكل صوره وتدعيم البحث العلمي الأصيل والمترابط وفق استراتيجية بحثية تفيد من شبكة الانترنت في مجال التواصل بين العلماء وتداول نتائج الأبحاث العلمية المحققة في أسرع وقت مما يسمح بتسريع وتيرة التراكم المعرفي العالمي. ويحاول هذا البحث دراسة الإمكانات والفرص التي يتحها اقتصاد المعرفة بما ينعكس على تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

كلمات مفتاحية: اقتصاد المعرفة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،الاقتصاد المصري

مقدمة

تلعب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر ، نظرا لما تمثله تلك المشروعات من مكانة مهمة في الأنشطة الاقتصادية. فهي تساهم بحوالي 75 في المئة من مجموع العمالة وحوالي 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فان مساهمتها في تكوين رأس المال لا تتجاوز 10 في المئة بسبب القيود المالية التي تواجهها. [1] وبناء على نتائج أحدث مسح لسوق العمل في مصر لعام 2006، فإن عدد الأعمال التى يعمل بها أقل من 50 عاملً قد زادت بمعدل سنوي يقدر ب 4.7 % في خلال الفترة من 1998- 2006 وطبقاً لإحصاء المنشآت لعام 2006 كان هناك 2.4 مليون منشأة متناهية الصغر يعمل بها اقل من عشرة عمال ويعمل بها 5.2 مليون وهناك ايضا 39 ألف منشأة آخري خاصة يعمل بها من 10 الى 49 عامل. [2] وقد ارتفع هذا العدد الى نحو 3.5 مليون مشروع صغير غير زراعي طبقًا لإحصاء عام2011.

وقد اتجهت الحكومة المصرية نحو تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تعزيز وتطوير قدراته التنافسية في إطار جهودها للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ويتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة،وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة،الى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود،وهى تعتبر وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار،كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التى تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط،وهى قادرة أيضا على لعب دور أكثر ايجابية في تنمية الصادرات وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة،وهى عند مستويات معينة من الإنتاجية يمكنها العمل كصناعات مغذية للمشروعات الصناعية الكبيرة،وبهذا يتم توفير النقد الأجنبي الذى ينفق على استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.كما أنها أيضا تعتبر بارومتر هام لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة.

وترتبط القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المعرفة بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقى وتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى فإذا أرادت هذه المشروعات أن تستمر لا بد أن تكون قادرة على الاستفادة من تحرير الأسواق، والتقدم التكنولوجي، خصوصاً في مجال المعلومات، وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة، وزيادة تعبئة عوامل الإنتاج. ويجب أن تتحلى بالابتكار، في عصر جديد يشهد تطوّر نمط من أنشطة المشروعات عبر الحدود، يحركه

---

[1] فنحو 6 في المئة فقط من القروض المصرفية تم منحها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بينما حوالى 92 في المئة من طلبات القروض المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تم رفضها. ويمكن أن يعزى هذا إلى عدة أسباب مثل ؛ عدم وجود سجلات تاريخية متينة لهذه المشروعات وعدم وجود نظم محاسبية بها التنبؤ بها ؛ وارتفاع مستوى المخاطر الناجمة عن اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.راجع:

Mohammed Omran, June 2008, Access to Finance for SMEs through the Stock Exchange in Egypt: Conceptual Framework and Policy Implications, CASE Occasional Papers No.3, the Cairo and Alexandria Stock,p3

[2] راجع عرض تقديمى للدكتورة عالية المهدى متاح فى:

www.undp.org.eg/Portals/0/EHDR%20Page/Alia%20El%20Mahdi-Arabic.ppt

الاستثمار الدولي والتجارة الدولية من جهة، والتحالفات الاستراتيجية التي تسعى إلى تطوير المنتجات، والإنتاج، والمصادر، والتسويق من جهة أخرى. ويحاول هذا البحث دراسة الإمكانات والفرص التي يتحها اقتصاد المعرفة بما ينعكس على تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

وتنقسم خطة البحث كما يلي: -

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للاقتصاد المصري

المبحث الثانى: تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية في ظل اقتصاد المعرفة

المبحث الأول
المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للاقتصاد المصري

أولا: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرا، ويشم ل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجم ع الآراء على الأهمية المتعاظمة لل مشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمى، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساه م بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب١.

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ،ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها

---

١ البنك الأهلى المصرى،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ،النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة ،ص 74

. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى .

فالبنك الدولى يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بانها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار ،والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار،واجمالى الأصول حتى 10 آلاف دولار،بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار ١. بينما ووفقا لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ،يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرد،والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 الى 500 فرد ،أيضا قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى فئة الشركات الصغيرة وهى التي يعمل بها 100 عامل فأقل ،وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل ٢. أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين 10 الى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة .

ومع اختلاف التعاريف يصعب أحيانا التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون الانتقال بينها تدريجيا . وبصفة عامة حظيت المشروعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة ، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها . ويأتي تعريف المشروعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف المشروعات الكبيرة ، وبالتالي تحظى بالموقع المتوسط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

وقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل.وبصدور القانون رقم 141 لسنة 2004 والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة،توفر الإطار القانونى المنظم لتلك المشروعات.وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا.وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا أو خدميا أو تجاريا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معيارى العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة،ولم يحدد هذا التصنيف المشروعات المتوسطة كما في الجدول رقم(1).

جدول رقم (1) تصنيف المشروعات الصغيرة في مصر

نوع المنشأة	حجم العمالة	رأس المال
صغيرة	أقل من 50	50.000- 1 مليون جنيه مصري
متناهية الصغر	أقل من 5	أقل من 50.000 جنيه مصري

[1] **Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3**

٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006،ص 75

ولا شك في أن قانون تنمية المنشآت الصغيرة يعد خطوة هامة تهدف الى تنظيم وتنمية عمل المنشآت الصغيرة في مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر في عملية التنمية. ومن جهة أخرى و في ضوء الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي المصري لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأكيد اً على دور البنوك في تمويل تلك الشركات لما لهذا النوع من التمويل من دور أساسي في تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض نسب البطالة،فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٣ ديسمبر ٢٠١٥ استحداث تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكما يلي:

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديثة التأسيس)	
	حجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية)	حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة*
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه.	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه.	أقل من ١٠ أفراد
الصغيرة جدا	من مليون إلى أقل من ١٠ مليون جنيه.	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون جنيه لغير الصناعية.	أقل من ٢٠٠ فرد
الصغيرة	من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه.			
المتوسطة	من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه.		من ٥ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية.	

* حجم العمالة استرشادي وغير مُحدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

** يتم استخدام "رأس المال المدفوع" في حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلا من حجم الأعمال، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال، وعليه يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

ثانيا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد المصري

تكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها بالنسبة للاقتصاد المصري من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب تو في عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي :

١. تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.
٢. تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
٣. توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

٤. تـوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.
٥. تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصّصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجه أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء. كماتُسهِم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.
٦. تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.
٧. تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تُسهِم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.
٨. تُسهِم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حِدّة التركّز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلا عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حِدّة التمركز العمراني والتحضّر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

والواقع إن المجالات المتاحة أمام هذه المشروعات ليست قاصرة على المزارع الصغيرة والأنشطة الحرفية والبيئية والمصانع الصغيرة، وإنما تمتد لتشمل الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية، مثل الخدمات الصرفية والفندقية والسياحية، وخدمات الصيانة والتشغيل، وخدمات النظافة، وخدمات لنقل والتحميل والتفريغ، وخدمات الإعلان والنشر والحاسب الآلي، ومطاعم الوجبات السريعة والوحدات العلاجية الخاصة، هذا بالإضافة إلى أنشطة المحاجر والمناجم والتشييد والمقاولات.

وغني عن البيان ، فقد أصبح الاعتماد قويا حول أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل ، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا .وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه [١]

المبحث الثاني

تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية في ظل اقتصاد المعرفة

---

١ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية ،مرجع سابق

إن الإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث و التصادم من اجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من اجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.

إن الميزة التنافسية [1] التي تستند على وفرات الحجم والانتشار الواسع في الأسواق، تتراجع لتفسح المجال للميزات التنافسية التي تستند على السرعة والمرونة، حيث تصبح المؤسسات التي لها قدرة عالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب هي المؤهلة على احتلال موقع الرائد في الاقتصاد الرقمي، وعلى هذا فان الهياكل القائمة بالقيادة والتحكم وعمليات صنع القرار يضيق مجالها باستمرار مع زيادة الاعتماد على تقنيات ووسائل هذا الاقتصاد الزاحف.

و لن تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحتل مكانة متميزة في بيئة الأعمال التنافسية العالمية إلا بمواكبة أحدث التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة العالمية.

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع،والذكاء، والمعلومات . وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الامم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 7 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 ٪ سنويا. وجدير بالذكر ان 50 ٪ من نمو الانتاجية في الاتحاد الاوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وانتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة knowledge society and knowledge economy في الفصل الثانى عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker . وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد ، والاقتصاد الرقمى ، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات .

وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . و اقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنه .وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة.وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

ثانيا:خصائص اقتصاد المعرفة

والاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة لديه عدد معين من الخصائص :

---

[1] الميزة التنافسية لم تعد تتمثل في المواد الخام، والعمالة، والاقتصاديات المحلية المغلقة ... وإنما أصبحت تتمثل في قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق الدولية، والإقليمية، والمحلية وعلى خلق ميزة تنافسية للصناعة تمكنها من الصمود أمام المنافسة الدولية على المدى الطويل".

١. الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتناميه واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية
٢. التعليم اساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات ان توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية او رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامى الحاجة الى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
٣. البنية التحتية المبنيه على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.
٤. حوافز تقوم على اسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف الى زيادة الانتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر اتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما : العولمة و اقتصاد المعرفة . لقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشئون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي . كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلك ً ارتفاعا حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

ثالثا:القوى الدافعه الرئيسية فى ظل اقتصاد المعرفة

وتوجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التى تؤدى الى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهى:

- العولمة**Globalization** اصبحت الاسواق والمنتجات اكثر عالمية.
- ثورة المعلومات **Information Knowledge** المعلومات / المعرفة اصبحت تشكل كثافه عالية في الانتاج بحيث زاد عتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف ؛ فنحو اكثر من 70 في المائة من العمال في الاقتصادات المتقدمة ه م عمال معلومات**information workers** ؛ فللعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم اكثر من وايديهم.
- انتشار الشبكات **Computer networking**شبكات الحاسوب والربط بين التطورات مثل الانترنت جعل العلم بمثابة قرية واحدة اكثر من اي وقت مضى.

وكنتيجة لذلك ازدادت الحاجة الى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية. وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي.وقد ساهمت هذه القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:

- تحرير السياسات وتلاشى الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.
- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة.
- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

رابعا:استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية فى ظل اقتصاد المعرفة

وفى حين عانت العديد من المشروعات من تدهور قدرتها التنافسية،وجدت مشروعات أخرى طرقاً عززت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية . وتضمنت أهم هذه الطرق الاستراتيجيات التالية:

أ . استراتيجية الابتكار

يتجسد أهم مصدر للمعرفة والابتكار في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير. وعلى الرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حتى في الدول المتقدمة؛فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع أن تستفيد منها بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، وقوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوي للعلماء والمهندسين.

ب . استراتيجية تكنولوجيا المعلومات

يمكن أن يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف.إذ تستطيع شبكة الإنترنت ومعالج البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والاستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات،والتسويق، والاتصالات، إلخ، والتي تحد من القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

خامسا:أركان بناء قطاع تنافسى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية فى ظل اقتصاد المعرفة

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقى وتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى . ولبناء قطاع تنافسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية:

1-المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومنها مصر أن هذه المشروعات تعاني بنسب متفاوتة من بيئات كلية متقلبة . لذلك توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومة أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج اخفاقات السوق (Market failures) في الاقتصاد بوجه عام ، كما يجب عليها أن تضمن وجود عدالة في التعامل مع الأطراف المختلفة، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويعتمد أيضا نجاح قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على ايجاد بيئة ايجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت تشمل ما يلى:

أولا:وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومى،حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة.وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية ،لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسى اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات مايلى[1]:

١ -نشر الفهم الواقعى للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة،وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك.

٢ -المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين

١وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر،جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004،ص ص 89-91

التوجه العام للسياسة الاقتصادية،و إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.

٣ -زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس هى:-

- استهداف إنشاء التجمعات الصناعية،يجب أن يستهدف أى برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها،وخاصة تلك التي لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية.
- استهداف القطاعات الفرعية الواعدة،لضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج خدمات الأعمال،ينبغى استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات.
- تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة، حيث يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالى وغير المالى.

2 التكامل الوثيق بين سياسات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والسياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية، والتعليمية.

لإقامة تلك الأواصر من التعاون، يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة، فبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات ، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل – إن وجد – على القدرة التنافسية للقطاع.

3 تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي.

مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم . فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير و الابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي (لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة) من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل وينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة،ليلعب دوراً مؤثرا في تطوير جوهر نظام القيم الخاص بالمجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع ومكافأة فكر العمل الحر، و الابتكار، والتفكير النقدي . ذلك أن الارتقاء إلى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة حاليا في الاقتصاد،وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الارتقاء أيضا أن تلبي منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل . وأخيرا، ينبغي على منظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظامان التعليمي والتدريبي) أن يشجع على إقامة المنشآت الخاصة والتعليم المستمر، والإبتكار والإبداع . وفي الواقع، لا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين مصر وبقية العالم.

وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1 .إقامة نظم تتمتع بحساسية للسوق من أجل تطوير المناهج وتعديلها، وينبغي أن يتواكب ذلك مع:

أ . احتياجات السوق.

ب . احتياجات القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية.

ج . المعايير الدولية.
2 .مزيد من الترشيد في استثمار الموارد، خاصة في التعليم الثانوي والعالي، على أن يؤكد على:
د . جودة التعليم.
ه . أهمية التعليم الفني.
و . الاستجابة لاحتياجات السوق.
3 .تعديل مناهج المدارس الابتدائية لترسخ:
ز . المهارات الاستثمارية.
ح . الإبتكار والإبداع والتفكير النقدي.

4-الاهتمام بآليات دعم الابتكار

لكي تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها .ولهذا يجب:

(أ)تعزيز الثقافة الابتكارية: تؤدي الثقافة دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل الشركة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين فيها. ويتطلّب الابتكار ذهنية تتميّز بروح المبادرة، وحس الإبداع، وقدرات تنظيمية دينامية، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزّز بيئة التعلّم. وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطوّر، يجب على المبتكرين التمسّك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة. ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة الشركة.

(ب) تمويل البحث والتطوير:لم تصل استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال البحث والتطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال . وقد تدخلت كثير من الحكوماتفي الدول المتقدمة كي تصلح هذا القصور السائد في السوق وكي توفر حافز اً مالياً أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال البحث والتطوير . فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة(Small Business Innovation Research Program(SBIR ، بتفويض من الكونجرس، بتخصيص نحو 4 % من ميزانية البحث المخصصة للمؤسسات الكبيرة لتمويل الشركات الصغيرة ذات الأفكار الجديدة والمبتكرة . وعلى نحو مشابه، يعتبر مشروع لينك LINK scheme في المملكة المتحدة الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها تقديم الدعم للتعاون القائم بين الأعمال التجارية والقاعدة البحثية . إذ يتضمن هذا المشروع برامج للإلكترونيات، والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والأغذية والزراعة، والعلوم الحيوية والطب، والمواد والكيماويات، والطاقة والهندسة، ويتم من خلاله تمويل ما يصل إلى 50 % من المشروعات البحثية في تلك القطاعات لتعزيز قدرتها التنافسية . ويقدم مشروع سمارت SMART Schemeمنحا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل دراسات الجدوى في مجال التكنولوجيا الجديدة ومن أجل إجراء البحوث حتى الوصول إلى مرحلة وضع النموذج الأولى للمنتجات والعمليات الجديدة . وفي دراسات الجدوى، تحصل المقترحات الناجحة) المقدمة من شركات يعمل بها أقل من 50 موظفا (على 75 % من تكاليف المشروع المستوفي للشروط بحد أقصى 000 , 45 جنيه استرليني . وتحصل مشروعات التطوير، عند حصولها على المنحة، على 30 % من تكاليف التطوير بحد أقصى 000 , 200 يورو، مع وجود عدد قليل جدا من المشروعات الاستثنائية يحصل 89 على مبلغ يصل إلى 600000 يورو . واتبعت النمور الآسيوية طريقا مشابها حيث قامت الحكومات باستثمارات كبيرة في مجال البحث والتطوير الذي يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ففي تايوان، شجعت الحكومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن تبرم عقودا مع الجامعات من أجل البحوث وخصصت 50 %من المنح البحثية التي 90 يقدمها المجلس الوطني للعلوم) نحو 200 مليون دولار

أمريكي سنويا (لتحمل نصف تكلفة هذه العقود البحثية . وفي كوريا، على الرغم من اعتماد الحكومة على التشيبول chaebol ، وهى شركات كبيرة، فقد استثمرت الحكومة بقوة في مجال البحث والتطوير الذي يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1 .زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية (القروض الميسرة، والمنح، وترتيبات المشاركة في التكاليف، إلخ).

2 .تخصيص أجزاء من ميزانيات البحث الخاصة بالمؤسسات البحثية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أنشطة مختارة والتي يوجد لديها إمكانية لتحقيق ميزة تنافسية.

3 .إلزام المؤسسات البحثية بتغطية أجزاء من تكاليفها من خلال البحوث المشتركة مع القطاع الخاص.

4 .تقديم حوافز ضريبية مهمة للبحث والتطوير الذي يقوم به القطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5 .الحصول على مساعدة فنية ومالية من الجهات المانحة لتطوير برامج البحث والتطوي استنادا إلى أفضل الممارسات.

6 .البدء في حملة توعية عامة تستهدف القطاع الخاص، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حول أهمية البحث والتطوير بالنسبة لقدرتها التنافسية، وكذلك بالنسبة للوسائل المتاحة.

7 .وضع معايير سليمة ومتوازنة لتحديد أولويات الأنشطة المستوفية لشروط التمويل استنادا إلى قدرتها التنافسية الحالية والمحتملة.

8 .البدء في برنامج قومى للتطوير المؤسسى يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات بغية إيجاد هياكل تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة (governance) مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بها، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

9 .لتعزيز كفاءة المنظمات البحثية والتعليمية وقدرتها التنافسية، يجب أن تتقدم هذه المنظمات بعطاءات للحصول على المشروعات الحكومية بدلا من توزيع هذه المشروعات البحثية على مؤسسات محددة بشكل مسبق.

10 .زيادة الصلات الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية التي يمكن من خلالها توفير المعرفة للقطاع الخاص.

11 .تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في مجالات مثل برامج البحث المشترك والتدريب في مرحلتي الدراسة الجامعية والدراسات العليا.

(ج)<u>تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات:</u> يتم الحصول على التكنولوجيا من خلال أشكال شتى تتراوح من الشراء المباشر، وتمويل حقوق الملكية، والحصول على الامتيازات إلى الحصول على التراخيص والتحالفات الاستراتيجية . وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير،ومراكز نقل التكنولوجيا، ومنشآت الرقابة على الجودة،.. إلخ أن تلعب دورا رئيسيا في نشر المعلومات، وتحديد التكنولوجيات الملائمة، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتكييفها لاحتياجاتها . على سبيل المثال، قام معهد سنغافورة للمعايير والبحوث الصناعية Singapore Research (SISIR) Institute of Standards and Industrial بنشر التكنولوجيا بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التصدير من خلال توفير معلومات حول المتطلبات الفنية الأجنبية وكيفية استيفائها . كما ساعد مركز تطوير التكنولوجيا الشركات المحلية في تحديد احتياجاتها التكنولوجية وقام بشرائها لها.

ومع ذلك، هناك عامل رئيسي لا بد من أخذه في الاعتبار، بصرف النظر عن مدى إتاحة التكنولوجيا الجديدة وتكلفتها، ألا وهو وجود القدرة الملائمة لاختيار التكنولوجيا

الجديدة،والحصول عليها، واجادة التعامل معها وتكلفتها، وتكييفها، واستيعابها . ويعتبر وجود هذه الطاقة دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في الاقتصاد . ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتيسير تطوير الطاقة التكنولوجية.

وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

- تنمية خدمات الإرشاد التكنولوجي:تتنوع خدمات الإرشاد التكنولوجي بشكل كبير بحيث تبدأ بتوفير المعلومات عن التكنولوجيات الحديثة وتنتهي إلى مساعدة المشروع في تحديد احتياجاته التكنولوجية وشرائها.
- توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وصناعة رأس المال المخاطر:بشكل عام يوجد تكامل بين المنح والقروض العامة المخصصة للبحث والتطوير ورأس المال المخاطر . إذ يزداد عدد صناديق رأس المال المخاطر التي تلزم أصحاب المنشآت الجديدة بالتقدم أولا للحصول على منح عامة حتى يطوروا تكنولوجيا أو نموذجا أوليا، وألا يلجأ إلى مصادر رأس المال المخاطر لتوفير احتياجات تطوير الأعمال إلا في وقت لاحق . وعلاوة على ذلك، في حين أن أصحاب رأس المال المخاطر متخصصون في تقييم إمكانيات العمل التجاري أكثر منهم في تقييم القدرة التكنولوجية على التطور، فإن الوكالات الحكومية توظف أعدادا كبيرة من المهندسين

أو تكون لديها شبكة من الخبراء الفنيين المدربين على إجراء التقييم التكنولوجي بالقدر اللازم . وتجدر الإشارة إلى أن تبادل المعلومات بين هذين النوعين من المنظمات (خطط الأعمال مقابل تقارير المراجعة التكنولوجية) يحقق منفعة متبادلة. وفضلا عن ذلك، يخفف هذا التعاون من العبء الإداري الملقى على عاتق المنشأة التي تقوم بتطوير التكنولوجيا من خلال السماح لها بتبادل تقارير المراجعة، وتقييمات خطط الأعمال ، والخبرات . وقد استحدثت كثير من الجامعات عمليات رأس المال المخاطر الخاصة بها كي تسهل الاستغلال التجاري لبحوثها . وهناك وسيلة أخرى يمكن تفعيلها وهي تطوير أدوات ومنظمات التصنيف التكنولوجي[1] technological ratingحتى يتسنى سد فجوة المعلومات بين أصحاب المنشآت ومنظمات التمويل.

- دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية: نظرا لأن منح البحث والتطوير تعتمد على المشروعات البحثية وتكون موجهة في الغالب نحو تطوير تكنولوجيات جديدة، تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان صعوبات في صياغة المقترحات البحثية التي تتقدم بها . وقد وجد الباحثون أن أحدث جيل من الشركات القائمة على التكنولوجيا يحتاج بشكل خاص إلى دعم للأعمال – مثل وضع خطط الأعمال، والتدريب على إدارة المخاطر – أكثر من حاجته إلى مجرد التمويل. وهناك تزايد في توفير الدعم لهذه الجوانب غير الفنية من عملية الابتكار.

(د) . التمويل من خلال حقوق الملكية (Equity Finance):تواجه المؤسسات المالية، وكذلك الهيئات الحكومية، صعوبة في المفاضلة بين المخاطرة والربح المرتبطين بالمشروعات التي تسعى إلى التطوير والتحديث . إذ أن الشكوك التي تحيط بالجدوى الفنية، ومدة التطوير، وإجمالي التمويل المطلوب،واحتمالية إضفاء الطابع التجاري على المشروع، وحجم السوق المحتمل، تجعل المؤسسات المالية تتردد قبل أن تمول مثل هذه المشروعات . وبالتالى تخطو بعض الدول خطوات إضافية في إطار تعديل استراتيجيتها نحو التطور التكنولوجي من خلال

---

[1] التصنيف التكنولوجي هو منهج شامل لتقييم الجدوى التكنولوجية، والمخاطرة التجارية، والطاقة الإدارية للمشروع الصغير والمتوسط ومشروع التجديد الذي يقترحه . ويمكن أن تكون منظمات التصنيف التكنولوجي هيئات عامة أو خاصة، وهي تؤدي دور الجسر بين القطاع المالي والمجددين المحتملين.

تقديم التمويل الأولي (seed capital) لرأس المال للشركات الجديدة وشراء حصص من حقوق الملكية .وبهذه الطريقة، تكون آليات التمويل من خلال حقوق الملكية مكملة للمنح العامة التقليدية للبحث والتطوير ومنح تطوير الأعمال . وقد أ ُعلن مؤخرا أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يخطط لبدء التركيز على الدخول في شراكات مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ومع ذلك، يتطلب هذا التدبير وجود نظم وقدرات مالية ملائمة، بالإضافة إلى القدرات الفنية التي تشمل نطاق واسع من الأنشطة والمجالات الفنية والتكنولوجية . وإضافة إلى ذلك، يستلزم هذا الأسلوب أيضا وجود آليات مناسبة لخروج المستثمرين.

(د) . حوافز مالية أخرى:لتحديث القدرات التكنولوجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والتراخيص، والخدمات الاستشارية.

5- حتمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل اقتصاد المعرفة

من الضروري أن تتعاون الحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تعنى ذلك، وتتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مرحلة لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

يتمثل دور حكومات بلدان المنطقة في خلق هذه البيئة ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في النجاح، وتشجع إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها. وفي ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن العولمة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات جديدة، تعزّز الابتكار، وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات الابتكارية. وتزويدها بالخدمات المناسبة غير المتيسرة حالياً، كخدمات المجمعات الصناعية، والتدريب، والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ومراقبة النوعية، ونقل التكنولوجيا، والأنظمة الإدارية، وخدمات أخرى. وينبغي استحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التربوية، والمصارف المحلية، وغيرها.

ينبغي للمجتمع الدولي، أن يساعد الحكومات على القيام بمزيد من الأنشطة حول نقل التكنولوجيا والتدريب وتطوير القدرات البشرية في المنطقة وخلق البيئة المناسبة لتعميم الاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة أيضا إجراء دراسات إضافية حول انتشار الابتكار، وتحليل العوامل التي تعوق انتشار الأفكار والابتكارات الجديدة في بلدان المنطقة ، وإعداد توصيات حول سياسة عامة من شأنها تعزيز الاستفادة من اقتصاد المعرفة.

في الختام يجب التأكيد على أن استفادة **المشروعات الصغيرة والمتوسطة** من الفرص التي سيتيحها اقتصاد المعرفة، وأخذ حصته ا فيه، وتجنب مخاطر عدم مواءمته مع التحديات التي سيأتي به هذا الاقتصاد، يتطلب منها أن تبني نفسها، باعتبارها منظمات للتعلّم، في هذا العصر القائم على المعرفة، وأن تتحوّل، تدريجاً، إلى الاعتماد على المعرفة، من خلال تطوير ثقافة التعلّم، وتأمين الظروف المؤدية إلى التطوير المنتظم للقوة العاملة بأكملها. ويكمن الشرط الأساسي للمنافسة في هذا العصر الجديد، عصر اقتصاد المعرفة، في تنظيم يعزّز بيئة التعلّم. وإذا أرادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر أن تبقى وتستمر في بيئة دولية وإقليمية دينامية تتسم بعدم الاستقرار والتغيّر السريع، عليها أن تمتلك القدرة على التعلّم. وهذا يعني أنه يجب على العاملين أن يصبحوا أفرادا قابلين للتعلّم، فمن خلالهم تكتسب الشركة الميزة التنافسية، وتصنع تميّزها الحقيقي. و أن تعتمد منهج قائم على المشاركة في الإدارة، وأن تقدم مكافآت وحوافز مغرية، بغية استقطاب العاملين المبتكرين والحفاظ عليهم.

المراجع:-

1-البنك الأهلى المصرى،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ،النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة،2004

2-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا(E/ESCWA/ID/2001/2)،الأمم المتحدة،نيويورك، 2002

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005،الكويت ،يونيو 2006

4-حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد229،القاهرة،أكتوبر2006.

5 محمد عبد العال صالح،موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد،ورقه مقدمه الى : المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانيه مسقط 2 – 3 اكتوبر 2005

6- مجلة العربية 3 000 أعداد مختلفة متاحة في:
http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/ektesad.htm

7-محمد فتحي صقر ،واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ،نـــدوة:المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة ،مصر ،18-22 يناير 2004

8- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006

9- وزارة التجارة الخارجية،تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،نموذج الشباك الواحد،القاهرة،يناير 2002

10-وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر،جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004

11- Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003

12- Jean-Eric Aubert and Reiffers ,Jean-Louis. Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: *Toward New*

Development Strategies, **WBI Learning Resources Series, The World Bank,Washington, D.C.2003**

13- UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998

14-www.britishcouncil.org/knowledge_economy-core-briefing.pdf

15 http://www.balagh.com/islam/a10v58c0.htm